العدد (1572) السنة السادسة - الأثنين (3) آب 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

قالوا ان بعض القوات تؤدي واجباتها دون غطاء قانوني

نـواب لـ(المدى): تعـدد الأجهـزة الاستخباريـة يربـك العمـل الامنـي

بغداد/ احياء الموسوي

اكد عدد من اعضاء مجلس النواب اهمية الجهد الاستخباري ومنه جهاز مكافحة الارهاب في الحفاظ على امن العراق، مشيرين في الوقت ذاته الى ان تعدد الاجهزة الاستخبارية والامنية سيؤدي الى ضياع الجهد والاموال، فضلا عن مشاكل قد تنجم مستقبلا وذلك لاختلاف عائدية الاجهزة تلك والجهات التي تتبعها.

وقال النائب المستقل وائل عبد اللطيف: ان بعض القوى السياسية في البرلمان تعتقد ان جهاز مكافحة الارهاب قد تم تشكيله من قبل القائد العام للقوات المسلحة من دون علم او دراية القوى المشاركة في العملية السياسية، واضاف في تصريح لـ(المدى): ان هناك من يعتقد ايضاً ان بناء هذا الجهاز امر ضروري جداً وانه مكمل للاجهزة العسكرية والمخابراتية والامنية شريطة ان لايسيس للاحزاب الحاكمة وان يتبنى المشروع الوطني، كما يجب ان يؤسس حسب الكفاءة والمهنية ومن مختلف مكونات الشعب العراقي. واعرب عبد اللطيف عن عدم اعتقاده في ان الفترة المتبقية لمجلس النواب كافية لتشريع قانون جهاز مكافحة الارهاب، اذ ان هناك كماً هائلا من القوانين الجاهزة للتصويت، ولكن لم يتم لحد الان التصويت عليها، فهناك مشروع قانون الموازنة الاتحادية وقانون الانتخابات وقانون الاحزاب السياسية وغيرها.

وكشف النائب المستقل ان البلاد بحاجة ماسة الى توفير المعلومة الاستخبارية الامنية التي تعزز دور القوى العسكرية، وبدون معلومات استخباراتية لا تستطيع المؤسسة العسكرية ان تعمل.

من جانبه اكد عضو لجنة الامن والدفاع عادل براواري ان قسماً كبيراً من الاعضاء يفضلون ان يكون جهاز مكافحة الارهاب مستقلا ويرتبط مباشرة بالقائد العام للقوات المسلحة، كما يؤيد القسم الاخر منهم ارتباطه بوزارة الدفاع لان هذا الجهاز له خصوصية وسرية خاصة، وان ارتباطه بوزارة الدفاع سيقلل من اهميته ودوره اذ سيقيد بأوامر مختلفة، واضاف براواري في تصريح لـ(المدى) ان من المعروف ان تعدد الاجهزة هي حالة تؤثر على القرارات الفورية واجماع وتحليل المعلومات السرية وتنفيذها، فالاجهزة الامنية بحاجة الى توحيد واجماع دقيق وسريع. واكد براواري ضرورة ان يكون جهاز مكافحة الارهاب مرتبطاً بالقائد العام للقوات المسلحة مباشرة وذلك لتفعيل دوره.

وفي سياق متصل رأى عضو اللجنة القانونية سليم الجبوري ان هناك ارباكاً في عدد من الاجهزة الامنية وطبيعة صلاحياتها واختصاصاتها وان تلك الاجهزة تعمل منذ اكثر من عام بدون قانون معتبراً ذلك مخالفة صريحة للدستور وهذا يدعونا لتنظيم عمل الاجهزة الامنية. واشار الجبوري في تصريحه لـ(المدى) الى ان اشكالية الموضوع ليست في مكافحة الارهاب، ولكن في الاجهزة التي تتولى هذ الامر، فهناك وزارة أمن ووزارة دفاع وجهاز استخبارات عسكرية واخرى مرتبطة بالداخلية وغيرها مرتبطة بجهاز المخابرات، والان تجري الدعوة الى تشكيل جهاز اخر لمكافحة الارهاب ما سيجعل المجتمع معسكرا.

وتوقع الجبوري ان كثرة الاجهزة الامنية وبهذا الكم الهائل سوف يضيع الجهد الحقيقي لبسط الامن وبما يحقق الهدف الذي شكلت من اجله، منوهاً الى ان مشروع القانون قد تم عرضه على مجلس النواب وقرئ قراءة اولى وستستأنف هذه القراءة لدراسته والموافقة عليه من حيث المبدأ، ومن المؤمل ان يعرض في الفصل القادم للقراءة الثانية والتصويت عليه. وكشف الجبوري ان الجميع متوجس من طبيعة تشكيل مثل هذا الجهاز لان بعض الاجهزة يجب ان تكون خاضعة لسلطات قضائية مثل مجلس القضاء الاعلى ومن دون ان تتحكم فيها الاجهزة الاخرى.

الى ذلك قال عضو لجنة الامن والدفاع حسن ديكان ان الاجهزة الإمنية يجب ان تنشأ وفق الدستور العراقي، مبيناً ان هناك البعض منها مارس عمله منذ حوالي السنتين وبدون غطاء دستوري او قانوني.

وكشف ديكان في تصريح لـ(المدى) ان هناك بعض الاجهزة لديها اجهزة استخباراتية وجهاز تحقيقي، وبعض القوات المنفذة لها، لكن مع ذلك لا يوجد لها غطاء تشريعي او قانوني ما يمنع ذلك قانوناً من ممارسة هذه الاعمال التي تخص امن العراقيين والمواطن. وبين ديكان انه تمت القراءة الاولى لمشروع قانون جهاز مكافحة الارهاب والذي تقدم للبرلمان منذ حوالي ٤ اشهر لاقراره، مبيناً حدوث خلاف مع بعض النواب، لان هناك تداخلاً في اعمال هذا الجهاز وبعض الاجهزة الاخرى.

فيما اعرب رئيس الكتلة الصدرية في البرلمان عقيل عبد حسين عن اعتقاده بأن هناك اجماعاً على رفض قانون مكافحة الارهاب. واضاف في تصريح لـ(المدى) ان جهاز مكافحة الارهاب تشكيل طارئ على التشكيلة الادارية الامنية العراقية وهناك خروقات كبيرة حدثت من قبل هذا الجهاز ونعتقد بأن قانون مكافحة الارهاب لن يمرر في مجلس النواب لان هذه التشكيلة تمادت كثيراً في صلاحياتها وتداخل عملها مع وزارات الداخلية والدفاع والامن الوطني. وبين عبد حسين ان القانون يعطي لجهاز مكافحة الارهاب صلاحيات واسعة لملاحقة الجريمة والجناة والقاء القبض عليهم والتحقيق وغيرها وهناك انتهاكات واضحة حدثت لحقوق الانسان في عمل جهاز مكافحة الارهاب لذا نحن لا نريد ان نشرعن مثل هذا الجهاز الذي يتمادى على حقوق الأنسان في العراق.

جهود لمسك الملف الامني عقب الانسحاب الامريكي

٢٢ عنصراً من مجاهدي خلق يطلبون العودة الى بلادهم

بغداد/ ا د ب

طلب ٢٢ شخصا من عناصر منظمة خلق المعارضة العودة إلى إيران بعد قيام قوات الأمن العراقية بالسيطرة على معسكر اشرف نهاية الاسبوع الماضي.

ونقلت وكالة الانباء الالمانية عن رئيس مركز القيادة الوطنية بوزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف إن ٢٢ شخصا قدموا طلبات إلى السلطات المختصة في وزارة الداخلية وطلبوا العودة إلى إيران.

ويأتي هذا الطلب عقب وقوع إشتباكات عندما حاولت قوات الأمن العراقية دخول معسكر العراق الجديد (اشرف سابقا) الذي تتخذ منه منظمة خلق مقرا لها، وقد ترك الاشتباك وفقا لعناصر خلق سبعة قتلى وعشرات المصابين.

وكانت إيران قد عرضت على أعضاء المنظمة عفوا شريطة قطع صلتهم بمجاهدي خلق ووقف أنشطتهم التي يقومون بها لصالحها. وتردد أن مئات الأعضاء قبلوا عرض الحكومة الإيرانية، بحسب ما اوردته الوكالة.

وفي عام ٢٠٠٥ أفادت منظمة هيومان رايتس ووتش لحقوق الانسان ومقرها نيويورك بأن الأعضاء السابقين في منظمة خلق الموجودين الآن في أوروبا قالوا إن المنظمة قامت بمنع الأخرين من المغادرة وقاموا بإساءة معاملة الأعضاء المنشقين في سجونها الداخلية. وردت جماعة خلق بأن مصادر هيومان رايتس ووتش مجندين من قبل الإستخبارات الإيرانية وهو إتهام نفته المنظمة.

ويشار الى منظمة مجاهدي خلق تأسست في عام ١٩٦٥ لمعارضة حكومة الشاه. وفي عام ١٩٨١ بدأت حملة مسلحة ضد الحكومة الجديدة. وتدرج إيران والولايات المتحدة المنظمة كجماعة إرهابية، وتحملها إيران مسؤولية العديد من عمليات الإغتيالات السياسية البارزة. وكانت تقول قبل الإطاحة بصدام إن أعضاء المنظمة كثيرا ما كانوا يتسللون عبر أراضيها ما يؤدي إلى إشتباكات وخسائر في كلا الجانبين.

وعقب طرد المنظمة من فرنسا في العام ١٩٨٦ قام النظام العراقي المخلوع بتخصيص قاعدة عسكرية لهم في منطقة العظيم في محافظة ديالى بالقرب من الحدود مع إيران.

وعقب الغزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣ قام الجيش الأميركي بنزع سلاح المنظمة وتولى مسؤوليته في حمايتها، وفي صيف عام ٢٠٠٨ تم تسليم هذه المسؤولية إلى الجيش العراقي.

قلق من "رسالة" استهداف المساجد بشكل منظم

بغداد/ المدى

يسود القلق اوساط المواطنين من محاولات العناصر المسلحة ومنها تنظيم القاعدة في اعادة البلاد الى حالة الاقتتال والعنف الطائفي الذي ساد عددا من المدن العراقية عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، خاصة بعد التفجيرات المنسقة الاخيرة التي طالت المساجد.

ووقعت التفجيرات بفاصل دقائق عن بعضها بعد ظهر الجمعة واستهدفت المصلين الذين تجمعوا لاداء صلاة الجمعة، واستشهد ٣١ مدنيا واصيب ١٣٠ شخصا على الاقل. ولم تعلن اي جهة مسؤوليتها عن هذه الاعتداءات لكن التجمعات الدينية غالبا ما كانت اهدافا لتنظيم القاعدة.

وفي متابعة اجرتها (المدى) لأصداء هذه الاحداث قال المواطن مهند ياسين ويعمل موظفا: ان استهداف المصلين بالشكل الذي شهدناه في الجمعة الماضية، يؤكد عزم ما تبقى من تنظيم القاعدة على السعي لعودة العنف الى الشارع والاقتتال الطائفي، والا فما دافع استهداف الحسينيات دون غيرها، واضاف: انا متأكد من ان هذا العمل من صنع تنظيم القاعدة الذي راهن على دمار العراق وتقسيمه طائفيا، والان يستغلون حالة العراق الذي تسلمت قواته المسلحة حديثا المهام الامنية عقب توقيع الاتفاقية المشتركة مع الولايات المتحدة.

وانسحبت القوات الامريكية المقاتلة من المدن والمحافظات الشهر الماضي مما اثار مخاوف من ان القوات العراقية التي تم حلها واعادة بنائها من البداية منذ عام ٢٠٠٣ لن تتمكن من السيطرة على الامن في البلاد بعد ستة اعوام من الحرب، لكن الحكومة اكدت مرارا انها قادرة على مسك الملف الامني دون الاستعانة بالقوات الاميركية.

وقال شرطي ويدعى هاشم صباح (٢١ عاما) اثناء وقوفه في نقطة تفتيش في بغداد "القاعدة بدأت في استهداف الاشخاص مرة اخرى لان القوات الامريكية غادرت المدن. لا اعتقد ان قوات الامن تؤدي عملها على نحو جيد". لكن ناصر العبيدي/ (٤٨) عاما قال: ان سعي الوزارات الامنية الى تصفية عناصرها من السيئين سيعيد الثقة بالقوات الامنية.

وتراجعت حدة الارهاب بشكل عام خلال الثمانية عشر شهرا الماضية لكن المسلحين اظهروا مكرا تمثل في الانزواء بعيدا عن الانظار ثم الظهور فجأة وشن اعتداءات مدمرة على نطاق كبير.

وقال صلاح ابراهيم/ ٣٦ عاما: لا اجرؤ على الذهاب الى المساجد بعد هذه التفجيرات، ستحدث هجمات مرة اخرى، والقاعدة تريد حربا طائفية وهناك عجز في قوات الامن التي تحاول ايقافهم.

وفي شباط ٢٠٠٦ دمرت قنبلة فجرها مسلحون القبة الذهبية لمسجد الامام العسكري في سامراء وهو واحد من ابرز الاماكن المقدسة ما اثار موجة من القتل الطائفي المتبادل. لكن الجيش الامريكي والمسؤولين العراقيين يقولون ان الجهود التي تبذلها القاعدة والجماعات المسلحة الاخرى لاشعال العنف من جديد على غرار ما شهدته البلاد عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ باءت بالفشل حتى الان.

رسائل الارهاب

إشـكالات قانونية بشـأن عائـدية منتجع بـابـل السياحي

السياحة مورد مالي مهم للعراق

بابل/ اقبال محمد

تعترض عمل منتجع بابل السياحي إشكالات قانونية حول عائديته، الأمر الذي يؤثر على مستوى السياحة فيه في الوقت الحالي وفي المستقبل.

وقال رئيس لجنة الثقافة والاعلام والسياحة والاثار في مجلس محافظة بابل منصور المانع: ان منتجع بابل السياحي الذي يضم القصر الرئاسي مازال يثير الكثير من الاشكاليات والتساؤلات بسبب تصارع عدة جهات على عائديته.

والمنتجع السياحي مشيد فوق جبل "صدام" والمنشآت والمرافق المقامة حوله ضمن القطعة المرقمة ٤٢ م ١٦ كويرش والتي مساحتها ٢٢٨ دونما بينما يقع جبل "تموز" على القطعة المرقمة ٣٥ م ١٥ الجمجمة الشمالي وتبلغ مساحتها أكثر من ٧٤ دونما وجبل "نيسان" على القطعة المرقمة ٥٥م١٩ الجمجمة الشمالي ومساحتها أكثر من ٢٧٤ دونما.

واضاف المانع: ان القطع الثلاث والتي تضم الجبال الثلاثة ومنها القطعة ٤٢ م١٦كويرش مسجلة سابقا بأسم رئاسة ديوان الرئاسة المنحل حسب كتاب مديرية التسجيل العقاري العامة المرقم ٢٢٦٧ في ١٩٩١/١١/١٨ وتم نقل ملكيتها إلى وزارة المالية باعتبار أن ديوان الرئاسة من الدوائر المنحلة حسب كتاب مديرية التسجيل العقاري العامة ٢٥٥٧٧ في ٢٠٠٤/٢/٢٩، وما زال هذا القيد ثابت الحكم حسب كتاب مديرية التسجيل العقاري في بابل المرقم ٧١١٥ في ٢٠٠٧/٧/٣.

وذكر ان كتاب محافظة بابل المرسل الى مجلس المحافظة المرقم ٥٢٧٢ في ٢٠٠٩ /٦/٣ يشير إلى أن منتجع بابل يضم مجموعة من القطع الزراعية والبساتين والقطع السكنية تم استملاك وانطفاء أعداد كبيرة منها باسم المحافظة. وتم تسجيلها في دوائر التسجيل العقاري باسم محافظة بابل/ مشروع تطوير بابل.

ويؤكد المانع أنه تم صرف مبالغ كبيرة لتأثيث وتأهيل دور الضيافة في منتجع بابل استنادا الى موافقة مكتب رئيس الوزراء المرقم٥٤٢ في ٢٠٠٨/٩/١٧ وكتاب وزارة المالية المرقم ٧٢٩٨ في ٢٠٠٨/٩/٩ وأن مجموع المبالغ المخصصة هو اكثر من ثلاثة مليارات دينار. بينما يؤكد مدير عقارات الدولة في بابل أن المحافظة أرسلت أرقام قطع الى وزارة المالية غير تلك التي أنشئ عليها المنتجع والقصر الرئاسي.

واوضح رئيس لجنة الثقافة والاعلام والسياحة والاثار ان من بين المتنازعين على المنتجع، مفتشية آثار بابل التي تطرح موضوعة عائدية المنتجع الى دائرتها كونه يقع ضمن منطقة "موقع بابل الأثري" وأن التجاوز الذي حصل في زمن النظام السابق يجب أن يرفع، مشيرا الى ان مفتشية آثار بابل بحاجة الى التفكير بأن التأهيل السياحي مطلوب للاماكن الأثرية بما لا يمس أو يهدد الموقع الأثري نفسه. وتابع ان كتاب عقارات الدولة المرقم ١٠١٢ في ٢٠٠٩/٥/٢١ يقول "أعلمنا مجلس الوزراء بكتابه المرقم شس ل /٧/٣/٦/٨٤٢ م١٦٦ في ٢٠٠٨/١/٩٢ بموافقة اللجنة الخاصة بدراسة القصور الرئاسية على تمليك القطع المرقمة٤٢م١٦ كوريش و٣٥م١٥ الجمجمة الشمالية و٥٥ م١٩الجمجمة الشمالي الى هيئة السياحة مقابل بدل يحدد وفق المادة ٢١ من القانون رقم ٣٢لسنة ١٩٨٦" وهذا الكتاب يشير الى أن مطالبات هيئة السياحة قد وصلت الى مجلس الوزراء والى اللجنة الخاصة وأنها تسعى في بغداد للحصول على المنتجع.

اما الجهة الاخرى المتنازعة على المنتجع فهي ديوان المحافظة التي تطالب مجلس المحافظة بضم المنتجع الى المحافظة حسب كتابه المرقم ٥٢٧٢ في ٢٠٠٩/٦/٣ وديوان المحافظة هو الذي يدير المنتجع في الفترة الحالية، بحسب المانع، والذي اضاف ان مجلس المحافظة طالب هو الاخر بالمنتجع، وقد سبق له أن أصدر قرارا بربط المنتجع بمجلس المحافظة، واليوم يواصل المجلس مطالبته بذلك، وقد تم تشكيل ثلاث لجان لمتابعة الموضوع.

وقال المانع: ان ديوان محافظة بابل يسيطر حاليا على المنتجع والمرافق والمنشآت التابعة له والواقعة ضمن القطعة المرقمة ٤٢ م ١٦ كوريش والمعروفة بأسم جبل صدام . والموقع من الناحية السياحية غير مستغل بصورة صحيحة ولا أعتقد بوجود القدرة على تطويره سياحيا من دون تدخل مجلس المحافظة وحسم المشكلات العالقة " أداريا وتنظيميا".

ويضيف المانع ان المطلوب لحل الاشكالية اصدار قرار من مجلس المحافظة بوقف إجراءات تمليكه إلى هيئة السياحة، ما يؤدي إلى تعطيل وإلغاء الإجراءات التي قامت وما زالت تقوم بها مديرية عقارات الدولة في بابل التي عملت حسب التوجيهات الصادرة من مجلس الوزراء بموجب كتابه المرقم شس ل /٧/٣/٦/٨٤٢م١٦٦في ٢٠٠٨/١/٩٢ الذي ينص على "موافقة اللجنة الخاصة بدراسة القصور الرئاسية على تمليك القطع المرقمة٤٢م١٦ كوريش و٣٥م١٥ الجمجمة الشمالية و٥٥م١٩ الجمجمة الشمالي الى هيئة السياحة مقابل بدل يحدد وفق المادة ٢١ من القانون رقم ٣٢لسنة ١٩٨٦" حيث قامت مديرية عقارات الدولة في بابل بكتابها المرقم ٩٢٤ في ٢٠٠٩/٥/٧ بإرسال محضر الكشف والتقدير للقطع المذكورة أعلاه الى مراجعهم في بغداد لغرض استحصال موافقة وزير المالية لتمليكها الى هيئة السياحة. وقرار اخر بربطه بمجلس محافظة بابل بما يؤمن أدارة وتنظيم واستغلال أفضل أو تشكيل لجنة مشتركة من المجلس والمحافظة والدوائر ذات العلاقة لحسم الموضوع وتنظيم واستغلال أرقى للمرفق.

ويضيف ان الموقع يحتاج حاليا الى أدارة جديدة تفهم طبيعة دورها بدقة ومهنية عالية ويمكن أن يتم ذلك بتأهيل العناصر العاملة فيها وتطعيمهم بالكفاءات الموجودة في هيئة السياحة أو من منتسبي فندق بابل السياحي بحيث تعمل على تحسين الخدمات المقدمة للجمهور وتطوير المرافق بما يمكنها من تحمل الدور الوظيفي للمرفق بحيث تتحمل مرافقه ومنشآته أعداداً متزايدة من الزائرين. يضاف إلى ذلك أكمال المرسى والزوارق وتخصيص أموال أضافية للألعاب البسيطة ومتطلبات التسلية للأطفال والعوائل وترميم وصيانة "قصر صدام" وتحويله إلى "متحف أثري" من طراز عالمي ويمكن أن تتعاون الحكومة المحلية والدوائر ذات العلاقة لرسم الصورة الواضحة لهذا القصر بما يؤمن الجذب السياحي والهوية الأثرية للموقع الأثري واخيراً القيام بحملة إعلامية واسعة.

"أفـكـار" كويتـيـة جـديـدة لانـهـاء الخـلافـات مـع الـعـراق

الكويت/ الوكالات

أعدت الكويت مذكرة تحمل أفكارا جديدة بشأن كيفية التعاطي مع ما تبقى من ملفات معلقة مع العراق وعلى رأسها الحدود والتعويضات.

ونقلت صحيفة البيان الاماراتية عن مصادر مطلعة قولها، أن المذكرة تهدف إلى حسم الملفات مع بغداد "بطريقة كويتية" لتحقق أمرين: الأول، تنفيذ ما تبقى من استحقاقات خاصة تلك التي جاءت على خلفية غزو نظام صدام في العام ١٩٩٠ إضافة إلى محاولة تجنب الضغوط الدولية لاسيما الأميركية التي تطالب الكويت بإبداء "ليونة" خاصة تجاه ملف التعويضات المستحقة على العراق.

ولفتت المصادر إلى أن تلك الأفكار "لن تكون بعيدة كثيرا عن الأفكار العراقية" بحيث يتم تقليص نسبة المدفوعات لصالح إيرادات التعويضات إلى أقل من ٢,٥ في المئة بدلا من ٥ في المئة، شريطة أن تتبع ذلك إجراءات "فورية ومضمونة" لأبرز القضايا العالقة وهي الحدود من خلال البدء عمليا على تشكيل لجان فنية لترسيم الحدود البحرية، ومطالبة أصحاب المزارع المتعدية على الأراضي الكويتية في منطقة الحدود البرية إلى الرجوع إلى خلف الحدود الدولية، خاصة وان الكويت التزمت بتعويض هؤلاء المزارعين شريطة إخلاء الأراضي الكويتية، إضافة إلى منح الكويت امتيازات خاصة وأولوية في مجال الاستثمارات الاستراتيجية وفي جميع المجالات، مشيرة إلى انه بالإضافة إلى هذين الملفين فإنه ستكون هناك حلول للقضايا الأخرى مثل: الممتلكات والأرشيف الوطني الكويتي والمفقودين.

وأوضحت المصادر أن نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي وزير الخارجية محمد الصباح أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالتوجه الكويتي غير الممانع لخروج العراق من الفصل السابع شريطة تنفيذ الأخير ما تبقى من التزامات على رأسها موضوع الحدود البحرية وصيانة علامات الحدود البرية.

وأضافت المصادر أن محمد الصباح أكد للأمين العام استعداده للجلوس مع العراقيين في أي وقت وأي مكان تحت مظلة الأمم المتحدة لإنهاء وحسم الملفات العالقة.

وكان الرئيس الاميركي باراك أوباما قد ابدى تأييده لرفع عقوبات الأمم المتحدة، والتي من بينها مطلب بدفع العراق خمسة بالمئة من عائدات النفط للكويت على سبيل التعويضات. ومع هذا، قال إن وضع العراق في الأمم المتحدة ينبغي أن يتغير فحسب بعد أن تحل البلاد خلافاتها مع جيرانها.

ووافقت الأمم المتحدة على تعويضات بقيمة ٥٢,٤ مليار دولار للأفراد والشركات والمؤسسات، الكويتية في معظمها، التي تكبدت خسائر خلال الحرب التي أعقبت غزو الكويت. وقد دفع فعلا نحو سبعة وعشرين مليار دولار من عائدات النفط، إذ يتبقى الآن نحو ٢٥,٤ مليار دولار.

والتعويضات المالية ليست هي وحدها نقطة الخلاف. فتحمل قرارات الأمم المتحدة العراق عددا من التعهدات الأخرى، تتباين ما بين المساعدة في البحث عن الكويتيين المفقودين وإعادة الممتلكات المسروقة. غير أن الكويتيين يشتكون أن العراق لم يتعاون في هذا الصدد.